الهياكل الداعمة للإقراض ترتيبات لمكافحة البطالة في الجزائر- دراسة حالة الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب(*ANSEJ*)

أ. فضيلة بوطورة
جامعة تبسة

أ. نوفل سمايلي
جامعة تبسة

الملخص

خصصت هذه الدراسة إلى أهم الهياكل الداعمة للإقراض في الجزائر والمتمثلة في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*) من خلال دراسة مدى مساهمة القروض التي تقدمها في توفير فرص للعمل والحد من ظاهرة البطالة في الجزائر والتي وصلت إلى (10.6%) نهاية سنة 2014. فالقروض المدعمة هي القروض التي تقدم لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تدعمها الخزينة العمومية للدولة، ولأن هذا القطاع أصبح يمثل القاطرة التي تحقق الإستراتيجيات والبرامج التنموية لكل الدول المتقدمة والنامية فإنه يلقى عناية خاصة من قبل المهتمين، وبالتالي تلجأ معظم الدول إلى إنشاء مجموعة من الهياكل والآليات التي تعنى بتقديم الدعم اللازم لهذا القطاع بسبب مشكل التمويل الذي يعاني منه والذي يعد أكبر عائق أمامه حيث تعزف البنوك عن تمويله. وقد بينت الدراسة أنه وبالرغم من المجهودات الجبارة والأموال الطائلة التي تسخرها الدولة الجزائرية من خلال الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلا أن حصيلة هذه الهياكل في خلق فرص للعمل يبقى دون المستوى حيث لا تتعدى نسبة (25%) من إجمالي مناصب العمل.

الكلمات المفتاحية: البطالة، الشغل ، الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*)، القروض.

Abstract

This study allocated to the most important support structures for lending in Algeria , It 's the National Agency for Support of Youth Employment (ANSEJ) through the study of the contribution of loans provided by the provision of jobs and reduce unemployment phenomenon in Algeria, which amounted to (10.6%) the end of 2014. Loans subsidized is offering loans to small and medium enterprises supported by the public treasury of the State. And because this sector has become a locomotive that check strategies and development programs for all developed and developing countries, it is thrown special attention by those interested, and therefore most countries resort to create a set of structures and mechanisms that deal with providing the necessary support for this sector because of the funding problem, which suffers from it, which is the biggest obstacle in front of him where banks are refuse to finance. The study showed that despite the efforts mighty huge and funds provided by the Algerian state through the National Agency for Support of Youth Employment, however, But the result of these structures in job creation remains below of the level where rate beyond 25% of the total labor positions.

Key words : Unemployment, Labor, National Agency for Support of Youth Employment (ANSEJ), loans.

مقدمة

يعتبر موضوع البطالة من المواضيع التي كانت ومازالت تشغل حيزا كبيرا في ميادين البحث والتحليل خاصة من جانب الباحثين الاجتماعيين والاقتصاديين وبتشجيع من السياسيين كونها موضوعاً يفرض نفسه بشكل ملح ودائم، نتيجة لانعكاساته التي يمكن أن تشكل تهديدا واضحا على تماسك المجتمع، والاستقرار السياسي والاقتصادي للبلاد. لذا لا يكاد حديث العام والخاص، المتعلم وغير المتعلم، السياسي وغير السياسي، إلا ويتعرض لموضوع البطالة، حيث أن جل اقتصاديات العالم تعاني من هذه الظاهرة سواء المتقدمة أوالنامية على حد سواء، لما ينتج عنها من آثار سلبية تنعكس على الجانب الاجتماعي بالدرجة الأولى، ثم الجانب

الاقتصادي الذي سيحرم من طاقات بشرية تصنف ضمن الطاقات المعطلة بينما الاستغلال الأمثل لها من شأنه أن يدفع عجلة التنمية، ناهيك عن أبعادها السياسية الخطيرة.

وتتصدر قضية البطالة البرامج والسياسات الإنمائية، بإعتبارها من أبرز المعضلات التي تعاني منها اقتصاديات دول العالم خاصة مع الأحداث والظروف التي تمر بها وما أصفرت به العولمة من أزمات اقتصادية وأخرى مالية، جعلت السلطات المعنية تتعامل مع البطالة كظاهرة تستحق البحث والتحليل والعلاج، حتى تتمكن من رسم سياسة ناجعة للتصدي لهذه الظاهرة التي باتت تهدد تماسك واستقرار المجتمعات فأضحت تهتم بوضع سياسات التشغيل الملائمة والفعالة ليس للقضاء التام على البطالة وإنما للحد من تفاقمها.

فلجأت العديد من الدول إلى تفعيل دور القطاع الخاص وفتح المجال أمام الشباب من أجل تجسيد أفكارهم على أرض الواقع وإخراجهم من بؤرة الفقر والبطالة من جهة، ومن جهة أخرى تنمية روح المبادرة والتشجيع على العمل المستقل، فإعتبرت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المنطلق الأساسي لعلاج البطالة وتحقيق التنمية الاقتصادية، والجزائر كغيرها من الدول تفطنت لهذا الحل فقامت بإتخاذ عدة تدابير وإجراءات لمحاربة البطالة تعلقت أساسا بأجهزة تشغيل مؤقتة وأجهزة أخرى لإعطاء نفس جديد لترقية الاستثمار في البلاد من خلال إصدار السلطات العمومية لعدة قوانين وتنظيمات من شأنها تشجيع وتطوير الاستثمار، ولقد تجسدت هذه القوانين ميدانيا على شكل هياكل وآليات لدعم كل الفئات الطالبة للعمل للوصول إلى تحقيق أبعاد طويلة الأجل على مستوى البطالة والتنمية معا. ولذلك جاءت إشكالية هذه الدراسة لتسليط الضوء على أساس موضوعي غير متحيز وهو ما مدى مساهمة القروض التي تقدمها الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب(*ANSEJ*) في توفير فرص للعمل والحد من ظاهرة البطالة في الجزائر؟

فالمتتبع لظاهرة البطالة في الجزائر يلاحظ أن هناك فجوة كبيرة ومتسعة بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل المحلي، وباستقراء أسباب هذه المشكلة يتبين أنها لا تعود إلى سبب واحد وإنما لعدد كبير من الأسباب فيها ما هو راجع إلى الدولة في حد ذاتها كالقصور في سياسة التعليم والتشغيل، القصور في سياسات وبرامج التدريب المهني، القصور في تخطيط القوة العاملة، انخفاض أسعار المحروقات والقضية السكانية، العولمة حيث تؤدي الزيادة الكبيرة في عدد السكان مع زيادة الإنتاج في ظل بقاء العوامل الأخرى ثابتة على حالها، إلى انخفاض في مستوى المعيشة وانتشار ظاهرة البطالة بمختلف صورها، وانخفاض معدلات النمو الاقتصادي في الدول الصناعية الكبرى هو ما أدى إلى ظهور الفجوة الكبرى بين مستويات التعليم والتدريب المهني محليا وإقليميا، ما أضر بفرص العمل نتيجة تغير متطلبات سوق العمل حيث ارتفعت مستويات جودة الأداء المطلوب والمعرفة التقنية والمهنية، ومستويات التدريب والخبرة اللازم توافرها لأغراض العمل.

وبتعدد أبعاد وأهداف سياسة التشغيل في الجزائر، اقتضت حتمية تأطيرها بمجموعة من النصوص القانونية والتنظيمية التي تضبط عمليات تجسيدها ميدانيا، إلى جانب مجموعة من الآليات والبرامج العملية لتطبيقها وتنفيذها، حيث تأخذ سياسة التشغيل أبعاد تحكمها ظروف وعوامل تختلف حسب الأهداف الرامية لها، إلا أن هناك مجموعة من العراقيل تقف دون تحقيق ذلك وتحد من فعالية هذه السياسة. ويعد حجم المعوقات والتحديات التي تواجهها سياسة التشغيل في الجزائر، لاسيما في مجال تشغيل الشباب كبيرة ومعقدة باعتبار أن الجزائر من المجتمعات التي تشكل فيها شريحة الشباب أكثر من ثلثي المجتمع، الأمر الذي يصعب من مهمة الآليات المكلفة بمعالجة مشكل البطالة، لاسيما أمام تراجع القطاع العمومي عن تمويل الاستثمارات.

كل هذا أدى بالجزائر إلى إقتراح بدائل تنافسية في مجال التشغيل؛ تتجلى في أجهزة قائمة على أساس تنمية ودعم التشغيل الذاتي من خلال استحداث عدة هيئات وبرامج أوضحت وبشكل كبير إهتمام الجزائر بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من خلال تشكيل وكالات وطنية متخصصة في دعم وترقية الشباب، كما وفرت التمويل اللازم وخففت الأعباء الضريبية والجمركية

والتشجيع على الاستثمار المحلي وكذا الأجنبي من أجل توفير المزيد من مناصب العمل. وتمثلت أهم هذه الوكالات في الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب محور هذه الدراسة.

أولا- الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ANSEJ*): الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي وكالة تقوم بدعم ومتابعة المؤسسات المصغرة المنشأة من طرف أصحاب المشاريع، وبموجب المرسوم التنفيذي رقم 296/96 المؤرخ في 8 سبتمبر 1996 والمعدل بالمرسوم التنفيذي رقم 213/98 المؤرخ في 03 جويلية 1998، وطبقا لهذا المرسوم تم إنشاء هيئة ذات طابع خاص تعرف بإسم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب، تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وقد وضعت تحت سلطة رئيس الحكومة ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لجميع نشاطاتها،[1] والذي تم تعديله بالمرسوم التنفيذي رقم 288/03 المؤرخ في 06 سبتمبر 2003 .

والوكالة هي جهاز يخضع لقرارات وزارية تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد، من خلال الحد من البطالة بدمج فعاليات المجتمع والاستفادة من طاقات الشباب، بحيث تساعد في دفع وتنمية الاستثمار وإيجاد نوع من العمل الجماعي والفردي عن طريق توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التمويل.[2]

مهام الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب: تنحصر مهام هذه الوكالة فيما يلي:[3]

- تدعم وتقدم الاستشارة وترافق الشباب أصحاب المشاريع.
- تكلف بإنجاز قوائم دراسة الجدوى بواسطة مكاتب الدراسات المتخصصة لحساب الشباب ذوي المشاريع الاستثمارية.
- تسير وفقا للتشريع والتنظيم المعمول بهما تخصيصات الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، لاسيما الإعانات وتخفيض نسب الفوائد في حدود الأغلفة المالية التي يضعها الوزير المكلف بالتشغيل تحت تصرفها.
- تبلغ الشباب ذوي المشروعات بمختلف الإعانات التي يمنحها الصندوق الوطني لدعم تشغيل الشباب، مع الحرص على إحترام بنود دفاتر الشروط التي تربطهم بالوكالة، ومساعدة عند الحاجة لدى المؤسسات والهيئات المعنية بإنجاز الاستثمارات.
- إقامة علاقات متواصلة مع البنوك والمؤسسات المالية المختلفة في إطار التركيب المالي للمشروعات، وتطبيق خطط التمويل ومتابعة إنجاز المشاريع وإستغلالها ومحاولة حل مختلف المشاكل التي تواجهها.
- تبرم إتفاقيات مع كل هيئة أو مقاولة أو مؤسسة إدارية عمومية هدفها إنجاز برامج تكوين الشباب ذوي المشاريع.
- تكلف بإنجاز قوائم نموذجية خاصة بالتجهيزات بواسطة هياكل متخصصة.
- تعليم الشباب أصحاب المشاريع وتجديد معارفهم وتكوينهم في تقنيات التسيير بالإعتماد على برامج خاصة يتم إعدادها مع الهياكل التكوينية، وذلك بالإستعانة بخبراء مكلفين بدراسة المشاريع ومعالجتها.

أشكال الدعم المالي الذي تقدمه الوكالة: تقدم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عدة صيغ تتلاءم واحتياجات كل طالب تمويل، وتضع لذلك بعض الشروط وعليه:

1- شروط الاستفادة من الدعم المقدم من قبل الوكالة: يستفيد من إعانة الوكالة والتي تمنح مرة واحدة عند انطلاق المشروع، صاحب المشروع الذي يستوفي الشروط التالية:[4]

- أن يتراوح عمر الشاب بين 19 و35 سنة، ويمكن رفع سن مسير المقاولة إلى 40 سنة كحد أقصى.
- أن يكون ذو تأهيل مهني و/أو ذو كفاءة معرفية معترف بها.
- أن لا يكون شاغلا وظيفة مأجورة وقت تقديم طلب الإعانة.
- أن يقدم مساهمة شخصية في شكل أموال خاصة.
- أن يكون مسجلا لدى مصالح الوكالة الوطنية للتشغيل كطالب عمل.

أما فيما يتعلق بالقرض البنكي فالشروط كما يلي:[5]

– طلبات التمويل البنكية يدرسها النظام البنكي وفق القواعد والمقاييس الخاصة بمنح القروض.

– يجب على الشاب صاحب المشروع الانخراط في صندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض ودفع اشتراكاتهم فيه.

– لا يبلغ أو يطبق قرار منح مختلف أشكال الإعانة المقدمة من قبل الوكالة إلا بعد موافقة البنوك والمؤسسات المالية على منح القرض.

2– صيغ التمويل التي تمنحها الوكالة: توجد صيغتين للتمويل في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وهما:

أ– التمويل الثنائي: يتكون رأس المال المشروع من المساهمة المالية الشخصية للشاب أو الشباب أصحاب المشاريع، وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة، وينقسم هذا النوع من التمويل إلى مستويين:

– المستوى الأول: مبلغ الإستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج.

– المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج.

الجدول رقم (01): مستويات التمويل الثنائي في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

البيان	المساهمة الشخصية	قرض بدون فائدة من الوكالة
المستوى الأول	%71	%29
المستوى الثاني	%72	%28

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على موقعها الالكتروني: www.ansej.dz

ب– التمويل الثلاثي: ويشمل المساهمة المالية لصاحب المشروع وقرض بدون فائدة تمنحه الوكالة وقرض بنكي تتحمل الوكالة جزء من فوائده، ويتوقف مستوى التغطية حسب طبيعة النشاط وموطنه، ويتم ضمانه من طرف صندوق الكفالة المشترك لضمان أخطار القروض الممنوحة، ويتعلق هذا النوع من التمويل كذلك بمستويين:

– المستوى الأول: مبلغ الاستثمار لا يتجاوز 5.000.000 دج.

– المستوى الثاني: مبلغ الاستثمار من 5.000.001 دج إلى 10.000.000 دج.

الجدول رقم (02): مستويات التمويل الثلاثي في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

البيان	المساهمة الشخصية	قرض من الوكالة	القرض البنكي
المستوى الأول	%1	%29	%70
المستوى الثاني	%2	%28	%70

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على موقعها الالكتروني: www.ansej.dz

3– الإعانات المالية والامتيازات الجبائية للوكالة

تمنح الإعانات المالية والامتيازات الجبائية على مرحلتين:[6]

3-1– مرحلة الإنجاز: بالإضافة إلى صيغ التمويل السابقة تقوم الوكالة بمنح ثلاث قروض بدون فائدة للشباب أصحاب المشاريع متمثلة في ما يلي:

– قرض بدون فائدة يقدر بـــ 500.000 دج موجه للشباب حاملي شهادات التكوين المهني لاقتناء ورشات متنقلة لممارسة نشاطات الترصيص وكهرباء العمارات والتدفئة والتكييف والزجاجة ودهن العمارات وميكانيك السيارات.

– قرض بدون فائدة يقدر بـــ 500.000 دج موجه للتكفل بإيجار المحلات المخصصة لإحداث أنشطة مستقرة.

– قرض بدون فائدة يمكن أن يصل حتى 1.000.000 دج لفائدة الشباب حاملي شهادات التعليم العالي للتكفل بإيجار المحلات الموجهة لإحداث مكاتب جماعية لممارسة النشاطات المتعلقة بمجالات طبية ومساعدي القضاة والخبراء والمحاسبين.

– التخفيض من نسبة الفائدة على القرض البنكي في إطار التمويل تدفع الوكالة جزء من الفوائد البنكية ويتغير مستوى التخفيض حسب طبيعة وموقع النشاط، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (03): التخفيض من نسب الفوائد على القرض البنكي حسب المناطق والقطاعات

المناطق و القطاعات	المناطق الخاصة	المناطق الأخرى
القطاعات ذات الأولوية (الفلاحة، الري، الصيد البحري، البناء، الأشغال العمومية، الصناعات التحويلية)	%95	%80
القطاعات الأخرى	%80	%60

المصدر: منشورات الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب على موقعها الالكتروني: www.ansej.dz

أما عن الامتيازات الجبائية فتتمثل في ما يلي:

– الإعفاء من الرسم علة القيمة المضافة للحصول على معدات التجهيز والخدمات التي تدخل مباشرة في إنجاز مشاريع الاستثمار.

– تطبيق معدل منخفض نسبته (5%) من الحقوق الجمركية على معدلات التجهيز المستوردة والتي تدخل مباشرة في انجاز الاستثمار.

– الإعفاء من حقوق الملكية في الحصول على العقارات المخصصة لممارسة النشاط.

– الإعفاء من حقوق التسجيل المنشأة للمؤسسات المصغرة.

3-2- مرحلة الاستغلال: وتمثل هذه الامتيازات في ما يلي:

– امتيازات جبائية ممنوحة للمؤسسة المصغرة لمدة ثلاث سنوات بداية من انطلاق النشاط أو سنوات بالنسبة للمناطق الخاصة، وتمتد فترة الإعفاء لمدة سنتين عندما يتعهد الشاب المستثمر بتوظيف ثلاث عمال على الأقل لمدة غير محددة.

– الإعفاء الكلي من الضريبة على أرباح الشركات والضريبة على الدخل الإجمالي والرسم على النشاطات المهنية.

– الإعفاء من الرسم العقاري على البيانات والمنشآت الإضافية المخصصة لنشاط المؤسسات المصغرة.

– الإعفاء من النشاطات المتعلقة بحسن التنفيذ بالنسبة للنشاطات الحرفية.

ثانيا– تطور معدل البطالة في الجزائر للفترة قبل الإصلاحات الاقتصادية (1985-1994)

تعرف الفترة (1985-1994) بفترة الأزمة الاقتصادية والمتمثلة في انخفاض أسعار البترول، ولقد كان لها بالغ الأثر في تردي الوضع الاقتصادي في الجزائر، حيث تراجعت الاستثمارات وتراكمت الديون الخارجية، ونتيجة لذلك تقلصت فرص التشغيل وتأثر سوق العمل.

حيث عان الاقتصاد الجزائري في السنوات الأخيرة من عقد الثمانينات جملة من المشاكل الاقتصادية التي أعاقت مسيرته في مجال التنمية وأدت إلى خلق تشوهات هيكلية عميقة نتيجة إنخفاض أسعار المحروقات التي عرفت انزلاقا شديدا سنة 1986، مما أدى إلى سلسلة من الاضطرابات على مستوى المؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها:[7]

– بروز أزمة صادرات خاصة في الفترة (81-88) التي انخفضت من 62837 مليون دج إلى 45421 مليون دج بسبب انخفاض أسعار البترول، وارتفاع معدلات التضخم.

- إنخفاض معدلات النمو الاقتصادي إلى (0.6%) سنة 1986، مسجلا معدلات سلبية خلال السنتين (87-88) بـــ (1.9-%)و(2.9-%) على التوالي.

- إنخفاض نصيب الاستثمار بنسبة (4.2%) خلال الفترة (84-89) بسبب انخفاض وضعف مصادر التمويل.

- إرتفاع حجم المديونية الذي وصل إلى (28.85) مليار دولار أمريكي سنة 1989 بعدما كان (19.8) مليار دولار أمريكي سنة 1985.

ولقد أدى إنخفاض عوائد النفط إلى عجز في الميزانية العامة للدولة، وبعد فشل سياسة تمويل العجز بالاستدانة (ديون خارجية)، كان طبيعيا البدء في إتباع سياسة انكماشية في الإنفاق لغرض التحكم في هذا العجز، وكان من ضمنها الحد من إنشاء مناصب العمل في الأجهزة الحكومية والمرافق العامة مما أدى إلى تقلص مناصب العمل المعروضة، فقد تم إنشاء حوالي 75 ألف منصب عمل سنويا كمعدل للفترة الممتدة من (1985-1989)، لينخفض إلى 50 ألف منصب عمل كمعدل سنوي للفترة من (1990-1994).[8]

ولقد أثر إنخفاض أسعار المحروقات في السوق الدولية وانهيار قيمة الدولار الأمريكي كوحدة رسمية لحسابه على إيرادات الجزائر من العملة الصعبة، بحكم أن المحروقات تشكل أكثر من (97%) من مجموع الصادرات الشيء الذي أدى إلى وقف عملية الاستثمار وبالتالي توقيف عملية خلق مناصب الشغل وتصاعد في معدلات البطالة، والجدول رقم (04) يوضح تطور معدلات البطالة ومؤشراتها في الجزائر خلال الفترة (1985-1994):

الجدول رقم (04): تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (1985-1994)

السنة	عدد السكان الإجمالي *(PI)*	القوى العاملة *(PA)*	الأفراد العاملون *(PO)*	معدل العمالة *(%TE)*	معدل البطالة *(%TC)*
1985	21900000	4459000	3840000	86.11	15.4
1986	22542000	4749000	3914000	82.41	15.3
1987	23074000	5164000	3941000	76.31	21.4
1988	23446000	5360000	4039000	75.35	21.9
1989	24800000	5588000	4095000	73.35	23.8
1990	25022000	5851000	4581000	78.29	19.8
1991	25643000	6085000	4807000	78.99	20.3
1992	26271000	6318000	4978000	78.79	21.3
1993	26894000	6561000	5045400	76.89	23.2
1994	27496000	6814000	5158000	75.69	24.4

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات www.ons.dz، وابن سالم محمد عبد الرؤوف، مرجع سابق، 2011، ص: 52. ومصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي: 15 و16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص: 09.

من خلال الجدول رقم (04) نلاحظ تضاعف معدلات البطالة من (15.4%) سنة 1985 إلى (24.4%) سنة 1994، ويرجع ذلك بالدرجة الأولى إلى ارتفاع حجم الفئة النشيطة التي أدت بدورها إلى ارتفاع طلبات العمل بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني، في الوقت الذي كان فيه الاقتصاد الوطني يعاني من صعوبة في خلق فرص عمل جديدة بسبب قلة الاستثمار، ومن جهة أخرى إلى سياسات الإصلاح الهيكلي التي كانت تسعى من خلاله الجزائر إلى ترشيد نفقات المؤسسات العمومية والتي نتج عنها تسريح أكثر من 88 ألف عامل حتى سنة 1987، وانتقال البطالة من (15.3%) سنة 1986 إلى (21.4%) سنة 1987،

وبقاء تدهور الوضع وارتفاع معدلات البطالة إلى أن وصلت (24.4%) سنة 1994، من جهة بسبب ارتفاع معدل النمو السكاني وكذلك ارتفاع القوى العاملة معها.

وقد زاد من حدة هذا الوضع الظروف الأمنية الصعبة التي عاشتها الجزائر منذ 1992، التي ساهمت في توسيع دائرة البطالة من خلال حرق وتخريب المصانع، وبالتالي دخول عمالها عالم البطالة من بابه الواسع هذا من جهة، ومن جهة أخرى تغيير وجهة النفقات العمومية التي عوض أن تدفع عجلة النمو حولت لبناء المدارس المدمرة وتعزيز تجهيزات الأمن وكذا خلق مناصب عمل غير منتجة تمثلت أساسا في الحرص البلدي وأعوان الأمن، كل هذا جعل الجزائر تصنف ضمن قائمة البلدان ذات المخاطر الكبرى، هذه الوضعية جعلت المستثمرين الأجانب يترددون في الدخول إلى الجزائر للاستثمار رغم التسهيلات القانونية والجبائية والامتيازات الممنوحة لهم، هذا الاستثمار الذي كان بمقدوره أن يمتص البطالة المرتفعة والمتزايدة باستمرار.[9]

ولكي تتم معرفة مدى قدرة الاقتصاد الوطني على استخدام اليد العاملة الموجودة فيه تم حساب معدل العمالة*، وبالتالي ضعف هذا المعدل مؤشر على سوء استغلالها وهدر الموارد البشرية كونها تعتبر من أهم الموارد المتاحة للدولة، وهذا ما تم ملاحظته فمعدل العمالة في انخفاض مستمر فبعدما كان (86.11%) سنة 1985 أصبح (75.69%) سنة 1994، والشكل رقم (01) يوضح تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (1985-1994).

الشكل رقم (01): تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (1985-1994)

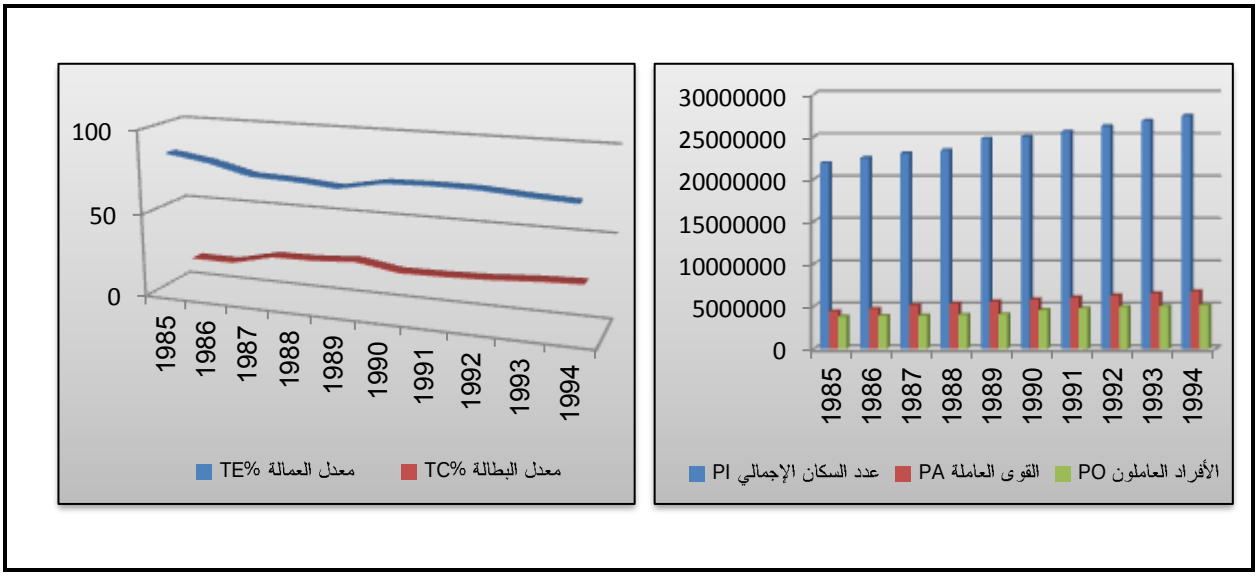

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول رقم (04).

من خلال ما سبق يمكن القول أنه خلال النصف الثاني من فترة الثمانينات والتي تزامنت مع المخطط الخماسي الثاني (1985-1989)** ، صاحبتهاحزمة من العوامل والظروف الخارجية (الصدمة البترولية لعام 1986 التي أدت إلى انخفاض سعر البرميل في الأسواق العالمية وما خلفه من نقص في الموارد المالية)، وعوامل أخرى مرتبطة بالسياسة الداخلية حيث أدت هذه العوامل إلى تراجع محسوس في الاستثمارات والذي نتج عنه أيضا تراجع في معدلات النمو هذا كله أثر سلبا على مستويات العمل، مما أنذر بالشروع في عملية كبيرة من الإصلاحات الاقتصادية (إقامة إطار مؤسساتي لترقية الاستثمار الوطني الخاص وإصدار قوانين تكرس استقلالية المؤسسات العمومية).

ثالثا- تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1995-2014): يمكن تقسيم التطور الى مرحلتين:

1- تطور معدل البطالة خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية المدعومة(1995-2004)

عرفت الفترة (1995-2004) في الجزائر بفترة الإصلاحات المدعومة لأنها تتم تحت إشراف المنظمات النقدية والمالية الدولية*، ولقد أحدثت هذه البرامج ردات فعل اجتماعية قاسية تمثلت أساسا في تقليص دور الدولة كمصدر لاستيعاب اليد العاملة مما أدى

إلى زيادة عدد العاطلين عن العمل بصورة متزايدة بالإضافة إلى تسببها في عمليات التسريح الجماعي نتيجة الخصخصة. فدخلت الجزائر في عمليات التعديل الهيكلي تحت وصاية صندوق النقد الدولي والبنك العالمي للإنشاء والتعمير سنة 1994، والتي تقوم أساسا على الانكماش في الإنفاق الحكومي وذلك بخوصصة المؤسسات العمومية وتسريح أعداد كبيرة من العمال، حيث سرح أكثر من 500 ألف عامل وأغلقت أكثر من 1000 مؤسسة عمومية بين سنتي (1994-1998).[10] وفي أواخر الثمانينات وحتى بداية التسعينات تغيرت البيئة الاقتصادية الخارجية ما أثر بدوره سلبا على الوضعية الداخلية للجزائر حيث:

- اختلال توازن المدفوعات نتيجة للانخفاض الكبير لأسعار المحروقات.
- تضخم الديون الخارجية وارتفاع معدلات خدمة الدين التي بلغت (86%) سنة 1993.
- نشوب أزمة مديونية وما ترتب عنها من آثار سلبية على السياسة العامة للتنمية الاقتصادية وفي مقدمتها التقليص من قدرة الدولة على تمويل استثمارات جديدة، مما أدى إلى انخفاض معدل النمو الذي بلغ (2%) نهاية 1993.[11]
- اختلال في التوازنات الداخلية والخارجية وتسجيل معدلات عالية من التضخم.
- ارتفاع معدلات البطالة، الشيء الذي تسبب في نشوب توترات اجتماعية وسياسية حادة.

كل هذه المشاكل قادت الجزائر إلى الاستنجاد بصندوق النقد والبنك الدوليين والرضوخ إلى شروطهما حيث تم إبرام اتفاقيتين في إطار ما يسمى ببرنامج التعديل الهيكلي (1994-1998)، وعلى إثر هذه الاتفاقيات تحصلت الجزائر على قروض ومساعدات مشروطة وإعادة جدولة لديونها الخارجية.[12]

وسمح برنامج التعديل الهيكلي بعد مرور 4 سنوات من تطبيقه على استرجاع التوازنات الاقتصادية والمالية الكلية، ولكنها من جانب آخر أسفرت على أوضاع متدهورة في سوق العمل أدت إلى زيادة معدلات البطالة، والجدول رقم (05) يوضح تطور معدلات البطالة ومؤشراتها في الجزائر خلال الفترة (1995-2004).

الجدول رقم (05): تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (1995-2004)

السنة	عدد السكان الإجمالي *(PI)*	القوى العاملة *(PA)*	الأفراد العاملون *(PO)*	معدل العمالة *(%TE)*	معدل البطالة *(%TC)*
1995	28060000	7561000	5436000	71.89	28.1
1996	28566000	7811000	5625000	72.01	28.3
1997	29045000	8072000	5815000	72.03	29.2
1998	29507000	8326000	5993000	71.97	28.02
1999	29965000	8589000	6081000	70.79	29.25
2000	30416000	8153000	5723000	70.19	28.71
2001	30879000	8568000	6228000	72.68	27.3
2002	31407000	8625000	6417000	74.40	25.93
2003	31795500	8762000	6685000	76.29	23.7
2004	32080000	9470000	7798000	82.28	17.7

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات *www.ons.dz*، وابن سالم محمد عبد الرؤوف، مرجع سابق، 2011، ص: 52. ومصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، مرجع سابق، ص: 09.

من خلال الجدول رقم (05) يتبين أن معدل البطالة لم ينخفض فقد كان (24.4%) سنة 1994، وانتقل إلى (28.1%) سنة 1995 واستمر بالارتفاع وبشكل مستمر إلى غاية سنة 2000 حيث وصل إلى (28.44%)، وهي معدلات لم تشهدها الجزائر إلا في الفترة الاستعمارية، ويرجع ارتفاع معدلات البطالة إلى مجموعة من العوامل منها ما كان مرتبطا بالظروف الداخلية السابقة كارتفاع حجم الفئة النشيطة والزيادة السكانية وضعف سياسة التكوين والتعليم وعدم ملائمتها مع متطلبات سوق العمل

وغياب الاستثمارات الجديدة، ومنها ما هي مرتبطة بظروف خارجية نتجت أساسا عن تطبيق برنامج التعديل الهيكلي وما حملته من نتائج سلبية على المؤسسات الاقتصادية الجزائرية من إعادة هيكلة وخوصصة. كما يتبين كذلك أن معدل البطالة قد بدأ يشهد انخفاض طفيف، حيث كان (27.3%) سنة 2001 ووصل إلى (17.7%) في سنة 2004، وهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تحسن الوضع الأمني وتحسن الوضعية الاقتصادية نتيجة الارتفاع في أسعار النفط، حيث عاد الازدهار الاقتصادي ابتداء من سنة 2001 وذلك بعد سنوات متتالية من الضعف واستمر هذا النمو ليتدعم أكثر فأكثر سنة 2004، حيث شهدت هذه المرحلة ما يلي:[13]

– ارتفاع معدلات النمو، حيث انتقلت من (2.4%) سنة 2001 إلى (5.8%) سنة 2005، بفعل ارتفاع أسعار البترول الذي انتقل من (40) دولار سنة 2004 إلى (60) دولار سنة 2005.

– تحسن ملحوظ في معدل التضخم الذي لم يتعدى متوسطه (3.12%) بين سنتي 1999 وسنة 2005.

– الانخفاض المستمر للديون الخارجية التي انتقلت من (28.3) مليار دولار سنة 1999، إلى (17.8) مليار دولار سنة 2005.

كل هذه المؤشرات كانت في إطار برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي امتدت فترته من 2001 إلى 2004، والذي خصص له (522) مليار دج والهادف إلى إعادة تنشيط الطلب الكلي وترقية الأنشطة التي بإمكانها تحقيق ثروة واستحداث مناصب شغل، وقد أسفر عن حجم كبير من الاستثمارات التي وجدت مصدر تمويلها من خلال الرخاء المالي الناتج عن ارتفاع الجباية البترولية بـــ (200.7) مليار دج، وكذا النمو الإيجابي لميزان المدفوعات الذي قدر بنحو (12) مليون دولار.[14] كذلك نلاحظ أن معدل العمالة (*TE*) شهد تحسنا ملحوظا في هذه الفترة فبعدما كان (71.89%) سنة 1995 زاد إلى (82.34%) سنة 2004، وهذا يدل على أن الدولة الجزائرية أو الاقتصاد الوطني قدر على استخدام اليد العاملة الموجودة فيه، وبالتالي هذا المعدل مؤشر على حسن الاستغلال والتحكم في الموارد البشرية المتاحة للدولة، والشكل رقم (02) يوضح تطور معدلات البطالة ومؤشراتها في الجزائر خلال الفترة (1995–2004):

الشكل رقم (02): تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (1995–2004)

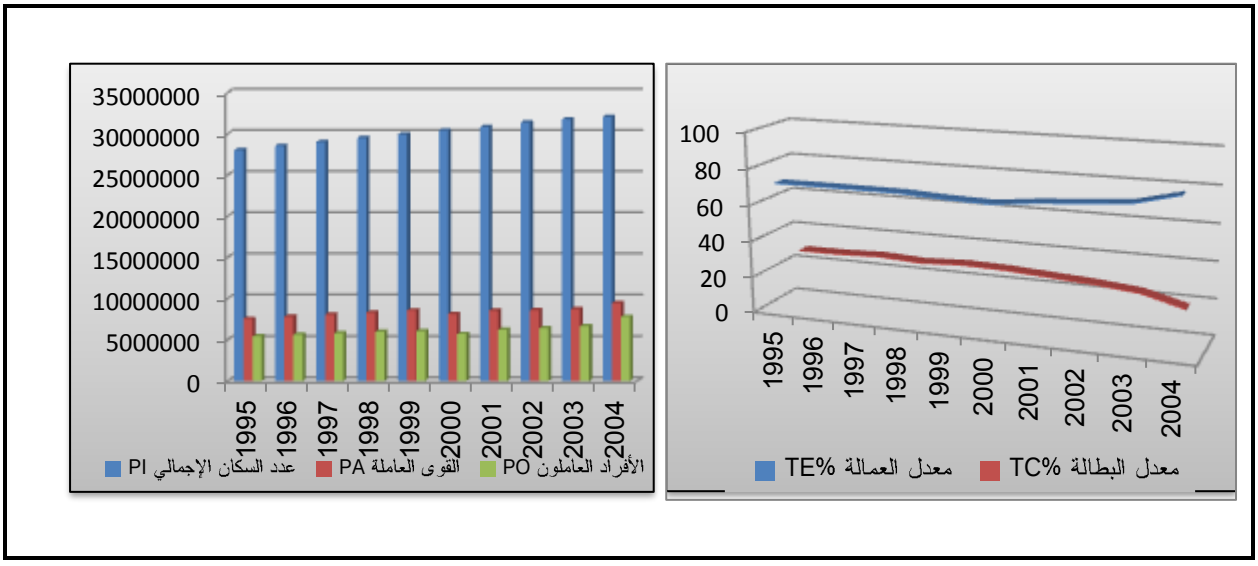

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول رقم (05)

ومن خلال ما سبق يمكن تقسيم هذه الفترة في حد ذاتها إلى مرحلتين فترة من سنة (1995–2000)، والتي عرفت استمرار التدهور في المؤشرات الكلية نتيجة الآثار التي بقيت تلاحق الجزائر جراء الأزمة البترولية من جهة ومن جهة أخرى جملة الإصلاحات الاقتصادية والانفتاح الاقتصادي على العالم الخارجي وكذلك تدهور الوضع الأمني وارتفاع كبير في معدلات البطالة، وأما المرحلة الثانية فالفترة من سنة (2001–2004)، والتي عرفت انخفاض طفيف في معدلات البطالة سمح برنامج الاستثمار

الحكومي بإنعاش الاقتصاد الوطني من خلال مخططي الإنعاش ودعم النمو الاقتصاديين، حيث تم استخدام الإنفاق الحكومي لتفعيل الطلب الكلي بهدف إحداث فرص العمل وزيادة النمو الاقتصادي.

وإن حرص الحكومة على تصحيح الآثار السلبية لبرنامج التعديل الهيكلي على سوق العمل وإدماج الشباب جعلها تركز اهتمامها ودعمها الكامل لأجهزة الشغل التي أنشأت خصيصا لتحسين وتنظيم سوق العمل وامتصاص البطالة، ببرنامج إنعاش الاستثمار التي توجه أساسا إلى دعم إنشاء مناصب عمل للشباب، بما في ذلك مساعدة الشباب على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة خاصة بهم والحصيلة كانت انخفاض معدل البطالة.[15]

2- تطور معدل البطالة في الجزائر بعد الإصلاحات الاقتصادية للفترة(2005-2014)

شهدت الفترة ما بعد سنة 2005 إلى هذا الوقت تحسنا في الأوضاع الاقتصادية، ويعود ذلك أساسا إلى الاستقرار الاقتصادي الذي شهدته البلاد بحيث تم تسجيل معدلات نمو لا بأس بها وتوافر احتياطيات صرف هامة وتحكم في معدلات التضخم ولا ننسى تسديد كل الديون الخارجية، بالإضافة إلى عودة السلم والاستقرار واستكمال المسيرة التنموية بالشروع في برامج استثمارية عمومية وخاصة.

لقد تمكن برنامج الإنعاش الاقتصادي من تغيير سوق العمل، فمجمل المخصصات المالية له وجهت لإنعاش القطاعات الاقتصادية المحركة للشغل حيث تم خلاله تقليص معدل البطالة الذي انخفض إلى (10.6%) سنة 2014، والجدول رقم (06) يوضح تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (2005-2014).

الجدول رقم (06): تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (2005-2014)

السنة	(PI)عدد السكان الإجمالي	(PA)القوى العاملة	(PO)الأفراد العاملون	(%TE)معدل العمالة	(%TC)معدل البطالة
2005	32613000	9493000	8044000	84.73	15.3
2006	33033546	10110000	8869000	87.72	12.3
2007	33506000	9969000	8594000	86.20	13.8
2008	34591000	10315000	9145000	88.65	11.3
2009	35268000	10544000	9472000	89.83	10.2
2010	35978000	10812000	9735000	90.03	10.0
2011	36717000	10661000	9599000	90.03	10.0
2012	37495000	11423000	10170000	89.03	11.0
2013	38297000	11964000	10788000	90.17	9.8
2014	39114000	11453000	10239000	89.40	10.6

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على: الديوان الوطني للإحصائيات *www.ons.dz*، وابن سالم محمد عبد الرؤوف، مرجع سابق، 2011، ص: 52. ومصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، مرجع سابق، 2011، ص: 09.

نلاحظ ومن خلال الجدول رقم (05) أن معدلات البطالة شهدت انخفاضا ملحوظا بخمس درجات كاملة حيث كان (15.3%) سنة 2005، انخفض إلى (10.6%) سنة 2014، وهذه النتائج تعد جيدة مقارنة بالفترتين السابقتين. وتعود النتائج الإيجابية المسجلة في مجال خلق مناصب العمل وتقليص البطالة خلال الفترة (2005-2014)، للأثر البالغ لارتفاع أسعار النفط على تحسين الوضع الاقتصادي، وكذلك تحسن الوضعية الأمنية للبلاد، التي ساعدت على الاستقرار السياسي وتحسن المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، وقد ساهمت فيه بقدر كبير المجهودات المعتبرة التي بذلتها الدولة عن طريق مجموعة من الأجهزة لتشغيل الشباب من جهة (الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب والوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر)، ومن جهة أخرى الصندوق الوطني للتأمين على البطالة للتكفل بالعمال الذين تم تسريحهم من مناصب شغلهم، وأجهزة التشغيل المؤقت* وكذلك الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات، وذلك تماشيا مع الإصلاحات.[16]

الشكل رقم (03): تطور معدلات البطالة ومؤشراتها خلال الفترة (2005-2014)

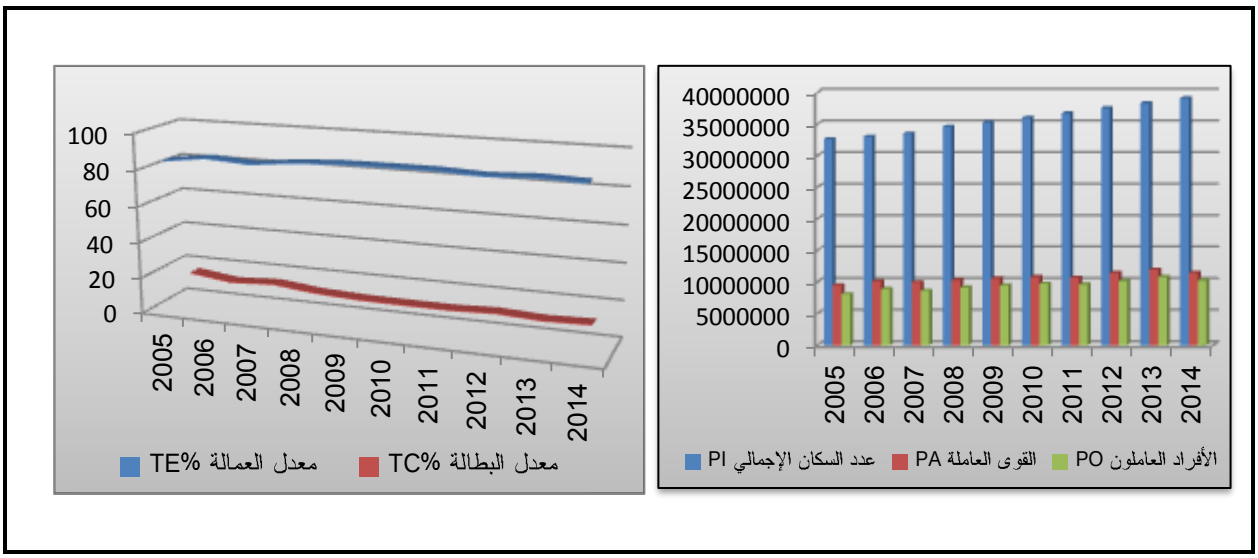

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول رقم (05).

من خلال ما سبق يمكن القول أن النتائج المعتبرة التي سجلت في مجال التشغيل وتوفير مناصب العمل وتقليص نسبة البطالة تعود إلى الأوضاع الاقتصادية المريحة للفترة (2005-2014) بالإضافة إلى عوامل أخرى أهمها:

- تطبيق برامج تنموية تم إقرارها في مختلف قطاعات النشاط.

- آثار التدابير العمومية لترقية الشغل واستحداث النشاطات (إستراتيجية ترقية الشغل ومحاربة البطالة).

3- واقع ظاهرة البطالة خلال سنة 2014

إن ظاهرة البطالة في الجزائر يلاحظ أن هناك فجوة كبيرة ومتسعة بين عرض العمل والطلب عليه في سوق العمل، حيث لم تعد مشكلة انخفاض فرص العمل في الجزائر اليوم في حاجة إلى تقديم أو إثبات خطورتها على الاستقرار الاقتصادي خاصة في ضوء تزايد معدلات البطالة بين الفئة المتعلمة، فحتى لو انخفضت مستويات البطالة وحققت ما تطلبته الإصلاحات الاقتصادية، فمعدل البطالة مازال يفوق الحد المعقول والمعدل المتعارف عليه والمقدر بين (5%) و(7%). والجدول رقم (06) يوضح واقع ظاهرة البطالة في الجزائر خلال سنة 2014:

الجدول رقم (06): معدل البطالة حسب مستوى التعليم والشهادة المتحصل عليها والجنس إلى غاية سبتمبر 2014

البيان	ذكر %	أنثى %	المجموع %
مستوى التعليم			
بدون تعليم	2.6	3.7	2.7
ابتدائي	6.9	8.2	7.0
متوسط	11.6	16.1	12.0
ثانوي	8.3	15.0	9.7

تعليم عالي	9.9	21.8	15.4
الشهادة المتحصل عليها			
بدون دبلوم	8.4	10.6	8.6
دبلوم تكوين مهني	11.4	17.4	12.7
دبلوم تعليم عالي	10.9	22.1	16.4
المجموع	9.2	17.1	10.6

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال شهر سبتمبر 2014، رقم 683، على الرابط *http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre_2014_Bonne.pdf*

من خلال الجدول رقم (06) يتبين أن معدل البطالة حسب مستوى التعليم والشهادة المتحصل عليها بلغ (15.4%) مستوى تعليم عالي و(16.4%) دبلوم تعليم عالي، وهذا من بين أكبر المشكلات التي تواجهها الجزائر وهي عدم توافق مخرجات التكوين مع متطلبات سوق العمل، ونلاحظ كذلك بأن معدل البطالة للإناث أكبر منه من جنس الذكور حيث بلغ (17.1%) مقابل (9.2%) على التوالي وهذا راجع إلى قناعات ثقافية تعود لمختلف فئات الشعب الجزائري بالرغم من دعم رئيس الجمهورية لفئة النساء، والشكل رقم (03) يوضح معطيات الجدول رقم (06):

الشكل رقم (04):معدل البطالة حسب مستوى التعليم والشهادة المتحصل عليها والجنس إلى غاية سبتمبر 2014

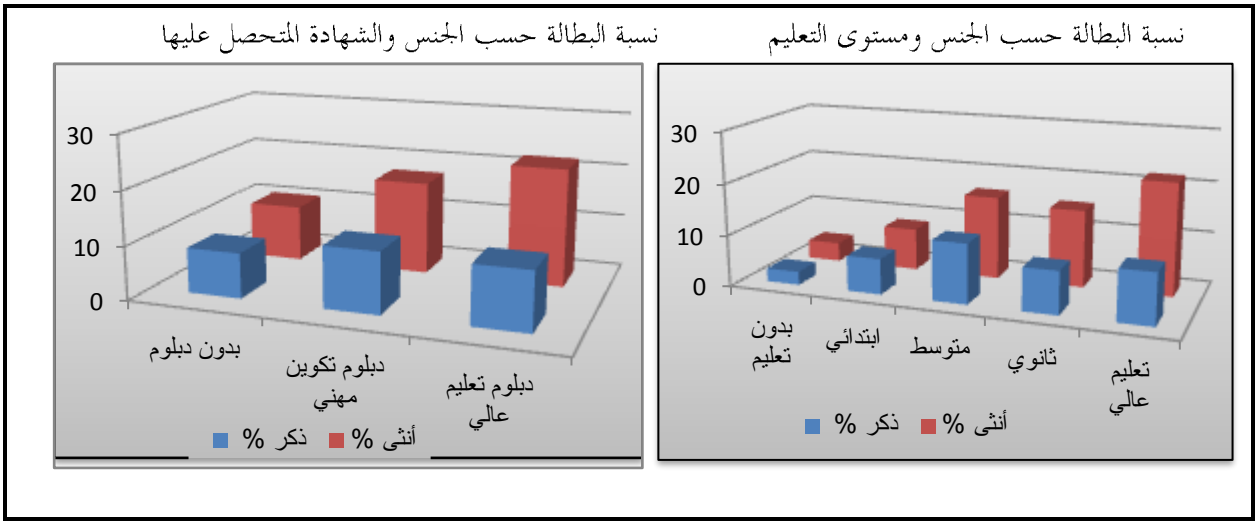

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول رقم (06)

أما الجدول رقم (07) فيوضح تطور معدل البطالة حسب العمر والجنس إلى غاية سبتمبر 2014

الجدول رقم (07): معدل البطالة حسب العمر والجنس إلى غاية سبتمبر 2014

البيان	ذكر %	أنثى %	المجموع %
أقل من 20 سنة	29.6	34.1	30.0
24-20	20.0	42.4	24.1
29-25	14.5	23.9	16.9
34-30	8.6	12.9	9.5
39-35	5.7	8.0	6.1
44-40	3.4	8.0	4.1
49-45	2.6	5.1	3.0
54-50	2.4	1.7	2.3

59-55	1.4	0.5	1.4
المجموع	9.2	17.1	10.6

المصدر: بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 28، ديسمبر 2014، ص ص: 12-13.

من خلال الجدول رقم (07) نلاحظ أن فئة الشباب هي الفئة التي بلغت فيها أعلى نسبة للبطالة، فنسبتها في فئتي (20-24) وفئة (25-29) بلغت على التوالي (24.1%) و(16.9%) على التوالي أي مجموع (41%) من مجموع نسبة البطالة، حيث يرجع ارتفاع معدل البطالة في فئة الشباب بالتحديد إلى مخرجات الشباب من المنظومة التعليمية التي أصبحت لا تتلاءم مع احتياجات سوق العمل بصورة عامة فهذه الفئة معظمهم من طلبة الجامعات ومعاهد التكوين وكذلك المؤدون للخدمة الوطنية، وهم يدخلون لأول مرة لسوق العمل كما أنهم يكونون بدون تجربة أو خبرة ميدانية حيث أن أغلب المؤسسات الاقتصادية تعطي أولوية التوظيف للأفراد المؤهلين وذوي الخبرة المهنية، مما جعل البطالة تمس بالدرجة الأولى الشباب.

الشكل رقم (04): معدل البطالة حسب مستوى العمر والجنس إلى غاية سبتمبر 2014

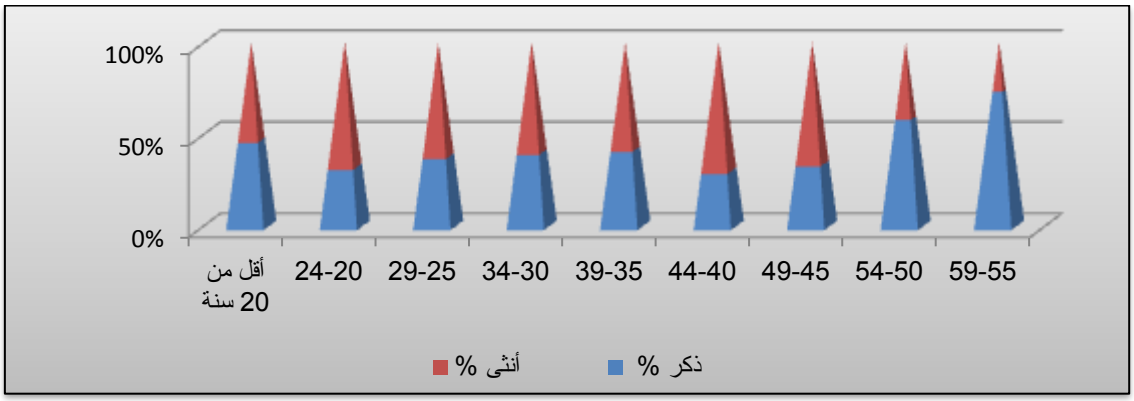

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول رقم (07).

أما الجدول رقم (08) فيبين ملخص عن القوى العاملة في الجزائر حتى سبتمبر 2014:

الجدول رقم (08): ملخص عن القوى العاملة في الجزائر حتى سبتمبر 2014

الوحدة: مليون فرد

البيان	حضري			ريفي			المجموع		
	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع	ذكر	أنثى	المجموع
الأفراد العاملون	5528	1334	6862	2988	389	3377	8517	1722	10239
أرباب العمل	1558	237	1796	891	124	1015	2449	362	2811
الموظفين الدائمين	2090	606	2697	847	96	944	2937	703	3640
الموظفين المؤقتين	1821	479	2301	1172	151	1322	2993	630	3623
مقدمي الرعاية	58	11	69	79	17	96	137	28	165
الأفراد العاطلين	612	274	886	247	81	328	859	355	1214
القوى العاملة	6140	1608	7748	3236	469	3705	9376	2078	11453
معدل البطالة %	10.0	17.1	11.4	7.6	17.2	8.9	9.2	17.1	10.6
معدل العمالة %	64.7	17.1	41.0	69.4	10.4	40.3	66.2	14.9	40.7

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال شهر سبتمبر 2014، رقم 683، على الرابط *http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre_2014_Bonne.pdf*

من خلال الجدول رقم (08) يتبين أن العمالة ترتكز بشكل كبير في المناطق الحضرية حيث كانت نسبتها (41.0%)، ولقد بلغت (40.3%) في المناطق الريفية، هذا فيما يخص التوزيع حسب المنطقة الجغرافية، أما فيما يخص التوزيع حسب نوع الجنس فالذكور تستحوذ على حصة الأسد من اليد العاملة المشتغلة، حيث بلغت (64.7%) في المناطق الحضرية و(69.4%) في المناطق الريفية، بينما بلغت نسبة الإناث (17.1%) في المناطق الحضرية و(10.4%) في المناطق الريفية، ومن خلال هذا يمكن القول أن الجزائر لم تعد تشهد اختلالا في توزيع العمالة بين المناطق الحضرية والريفية.

كذلك نلاحظ أن عدد الموظفين المؤقتين قد بلغ (3623) مليون موظف أي بما يعادل (35.38%) من مجموع الأفراد العاملين، بينما بلغ عدد الموظفين الدائمين (3640) مليون موظف أي بما يعادل (35.55%) من مجموع الأفراد العاملين، وهذا ما يفسر بأن الجزائر حتى لو استطاعت أن تخفض من حجم البطالة إلا أن حجم الموظفين المؤقتين تقريبا يساوي عدد الموظفين الدائمين وهو ما يعرف بالبطالة المقنعة، أي أن الجزائر أو سوق العمل في الجزائر إنقسم بين الوظائف الدائمة وعقود التشغيل الوقتية مما يعطي ميزة الهشاشة خلال فترات انتهاء عقود التشغيل غير الدائمة، ففي حالة تغير الهيئة الداخلية والخارجية الموظفة لهؤلاء الغير دائمين سيتم تسريحهم، مما سيؤدي إلى ارتفاع بل أزمة بطالة حادة في الوطن، فالحكومة الجزائرية إذن تكون قد لجأت للاستعانة بإيجابيات التوظيف الغير الدائم (المؤقت) متناسية سلبياته المتعددة. والشكل رقم(05) يبين تطور معدل البطالة في الجزائر خلال الفترة (1985-2014).

الشكل رقم (06): تطور معدل البطالة خلال الفترة (1985-2014)

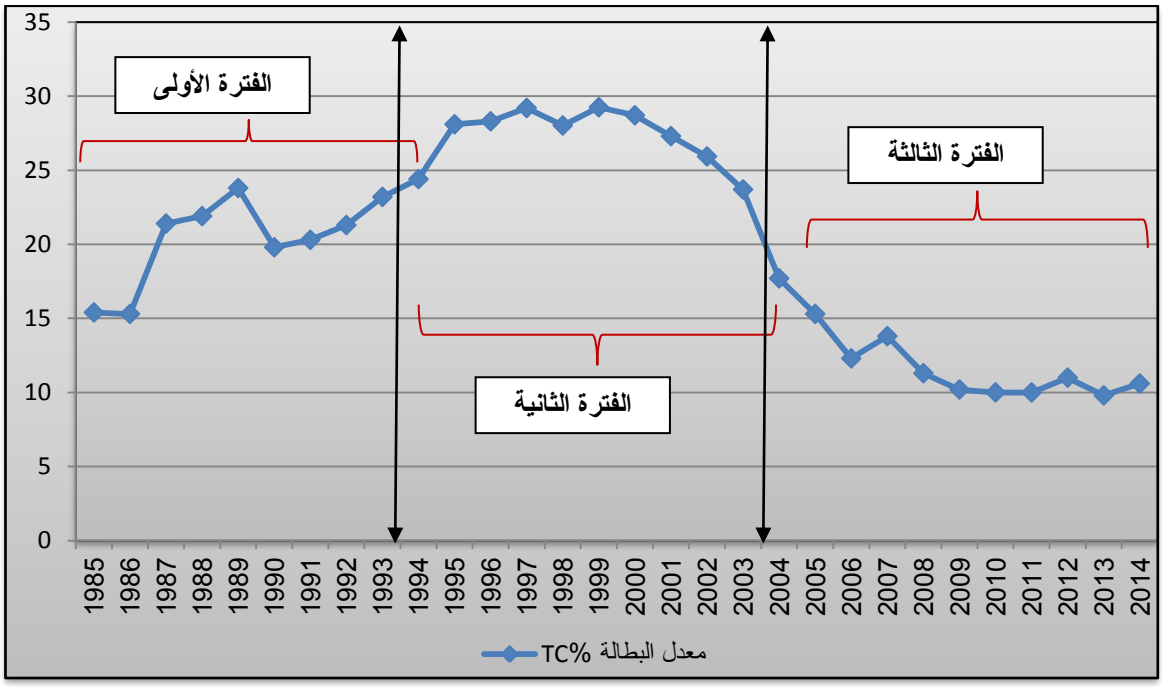

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجداول رقم (04)، (05)، (06).

رابعا- تقييم نشاط الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

تقوم الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب بتقديم كافة الخدمات المالية وغير المالية (النصح والإرشاد والمتابعة...) للأفراد أصحاب المشاريع، والتي تساهم في رفع المستوى الاقتصادي وتنمية البلاد، من خلال الحد من البطالة بدمج فعاليات المجتمع والاستفادة من طاقات الشباب الذين يتقدمون لها.

1- إحصائيات الهيكل المالي للتمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

منذ انطلاق نشاطها سنة 1997 حققت الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب العديد من الانجازات، سواء من حيث عدد المشاريع الممولة أو من حيث توزيع هذه القروض على مجموعة من القطاعات الاقتصادية.

الجدول رقم (09): الهيكل المالي للتمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

القيمة: (ألف دج)

السنة	عدد المشاريع الممولة	قيمة الاستثمار	المساهمة الشخصية	مساهمة ansej	القرض البنكي
1997	69	130011	27003	23275	79733
1998	7210	12349250	1829823	2206266	8313161
1999	14725	23995937	3820983	4262547	15912407
2000	10359	120652136	2990884	3171353	114489899
2001	7279	9602019	2132501	212180	7257338
2002	7087	11724608	2308605	2131051	7284952
2003	5664	9489341	2042747	1720675	5725919
2004	6691	145582112	2293897	3127177	9161038
2005	10549	27952670	4049342	5944391	17958937
2006	8645	24342910	4196006	5149360	14997544
*2007	*8102*	23592450	4060055	49985523	14546872
2008	*10634*	*30662989*	5065195	6462990	19134804
2009	*20848*	*62947002*	9184445	13222123	40540434
2010	*22641*	*69821335*	7531931	15088399	47201005
2011	*42832*	*137285691*	4597884	38840678	93847129
2012	*65812*	*213741760*	5111207	61880477	146750076
**2013	*43039*	*158019392*	3549743	46152250	108317399
المجموع	292186	*995891613*	*16479225*	*259580715*	*671518647*

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة www.ansej.dz و ابن سالم عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص: 105.

من خلال الجدول رقم (09) يتبين زيادة تدريجية في عدد المشاريع الممولة حتى سنة 1999، وذلك راجع إلى حداثة الجهاز وإقبال البنوك على التمويل (المشاريع الصغيرة) كتجربة أولى مدفوعة بالتوجيهات الحكومية في هذا المجال، وبد هذه الفترة بدأت عدد المشاريع الممولة في التناقص حتى سنة 2004، وبعد ذلك رجع التزايد التدريجي لعدد المشاريع الممولة نتيجة الديناميكية الجديدة التي أحدثتها التعديلات على الجهاز والتي من ضمنها إتاحة الفرصة للمؤسسات المصغرة المنشأة مسبقا من توسيع نشاطها أو تجديد عتادها، أما بالنسبة إلى قيمة الاستثمارات والتي وصلت مجموع قيمة التمويل في نهاية 2013 إلى 995891613 ألف دج منذ بداية نشاط الوكالة، مقسم كما يلي: (1.65%) مساهمة شخصية ونسبة (26.06%) مساهمة الوكالة، أما المساهمة البنكية فوصلت إلى (67.42%) من قيمة الاستثمار، وهذا راجع إلى أن الوكالة أصلا أنشأت من أجل المساعد في دفع وتنمية الاستثمار وإيجاد نوع من العمل الجماعي والفردي عن طريق توطيد العلاقات مع البنوك والمؤسسات المالية من أجل إتمام الإطار المالي وتطبيق خطة التمويل، والشكل رقم (06) يوضح معطيات الجدول رقم(09):

الشكل رقم (06): الهيكل المالي للتمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

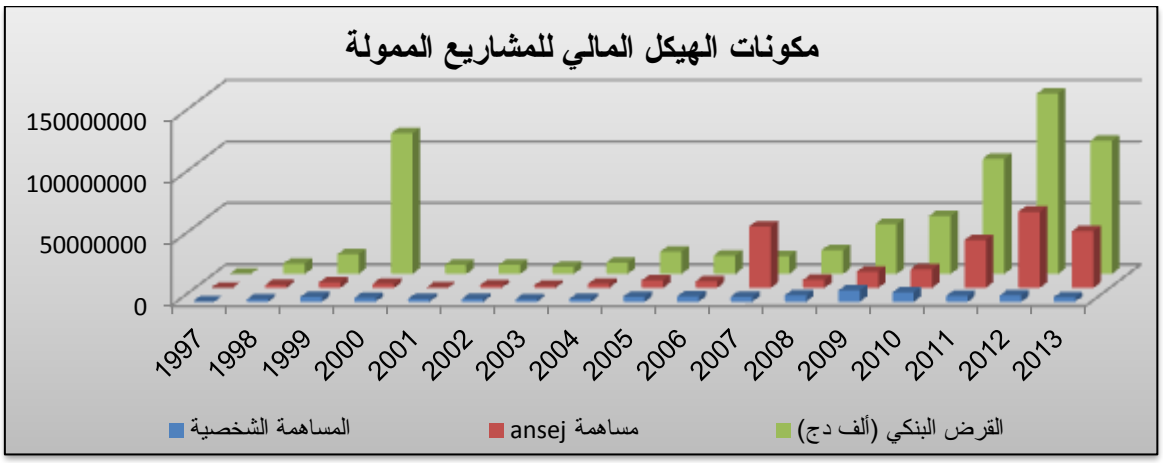

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول رقم (09).

2- توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يبين الجدول رقم (10) توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 31 ديسمبر 2013:

الجدول رقم (10): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

القطاعات	2007*	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
الزراعة والصيد البحري	10668	814	1467	2222	3686	6705	8225	33787
الحرف	13380	1881	3455	3264	3559	5438	4900	35877
الصناعات الصغيرة	4013	933	2078	2794	3672	4375	4347	22212
البناء والأشغال العمومية	6333	1247	1685	1542	2118	3301	3333	19559
الخدمات	51986	5759	12163	12819	29797	45993	22234	180751
المجموع	86380	10634	20848	22641	42832	65812	43039	292186

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الموقع الرسمي للوكالة www.ansej.dz

من خلال الجدول رقم (10) يظهر أن قطاع الخدمات (نقل المسافرين، نقل البضائع...) هو القطاع الأول من حيث عدد المشاريع الممولة، ويعود ذلك إلى سياسة الدولة التي تقدم تحفيزات لهذا القطاع وكذلك عدم حاجة هذا القطاع إلى تمويل ضخم وتقنيات متطورة، كذلك أنه يحضى باهتمام الشباب المستثمر خاصة وأنه لا يتطلب مؤهلات كبيرة (رخصة سياقة) وسهولة تسيير هذا النوع من المشاريع، ويليه قطاع الحرف وبعد ذلك الزراعة والصيد البحري تليه الصناعات الصغيرة ويتذيل الترتيب قطاع البناء والأشغال العمومية، حيث أن هذه القطاعات تحظى باهتمام أقل من طرف الشباب، والذي يعود إلى أن هذا النوع من النشاطات يتطلب التكوين والخبرة.

وهو ما يثير التساؤل حول دور الوكالة في التكوين وفي توجيه أصحاب المشاريع نحو نشاطات تتوافق مع الاحتياجات الوطنية الأساسية ولاسيما تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي، ورفع نسبة الصادرات خارج المحروقات وتنويع الإنتاج الصناعي واستغلال الثروة البحرية. وبالتالي يمكن القول أن معظم التمويل المقدم من طرف الوكالة يتمحور في قطاعي الخدمات والحرف وهذه القطاعات لا تلبي الغرض المطلوب من الدعم، بل يجب على الدولة الجزائرية أن تسعى إلى أخذ التدابير اللازمة وتقديم التحفيزات الجبائية للمستثمرين في قطاعي الزراعة والصناعة حتى تجذب إليهم اهتمامات أكبر، وبذلك تكوين قاعدة صناعية، والشكل رقم (07) يلخص معطيات الجدول رقم (10) كالآتي:

الشكل رقم (07): توزيع المشاريع الممولة حسب قطاع النشاط للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

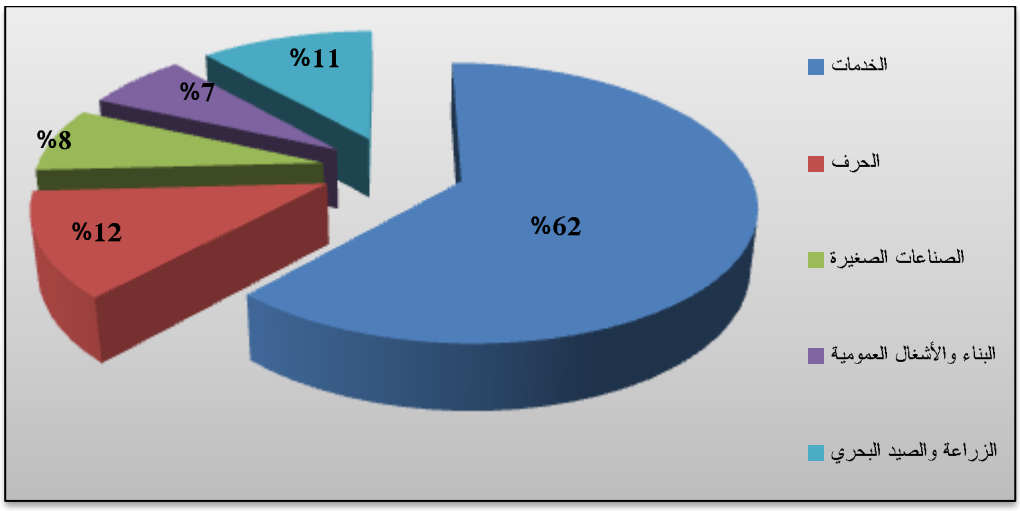

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول رقم (10)

3- توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

يبين الجدول رقم (11) توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب إلى غاية 31 ديسمبر 2013:

الجدول رقم (11): توزيع المشاريع الممولة حسب الجنس للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

جنس المستفيد	2007*	2008	2009	2010	2011	2012	2013	المجموع
أنثى	12166	1502	2496	2211	2951	4477	3526	29329
ذكر	74214	9132	18352	20430	39881	61335	39513	262857
المجموع	86380	10634	20848	22641	42832	65812	43039	292186

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على منشورات الوكالة.

من خلال الجدول رقم (11) يتبين أن الجزء الأكبر من عدد المشاريع الممولة يعود إلى الذكور بنسبة (90%) والنسبة المتبقية (10%) للإناث، وهذا راجع إلى أن الوكالة لها امتيازات تجذب الذكور أكثر من الإناث ولأن مشاريع الذكور تتطلب تكاليف أكثر لذلك يتم الالتجاء لهذه الوكالة، بينما العنصر النسوي يلتجأ إلى الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر، والشكل رقم يلخص معطيات الجدول رقم (11).

الشكل رقم (08): توزيع مجموع المشاريع الممولة حسب الجنس للوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

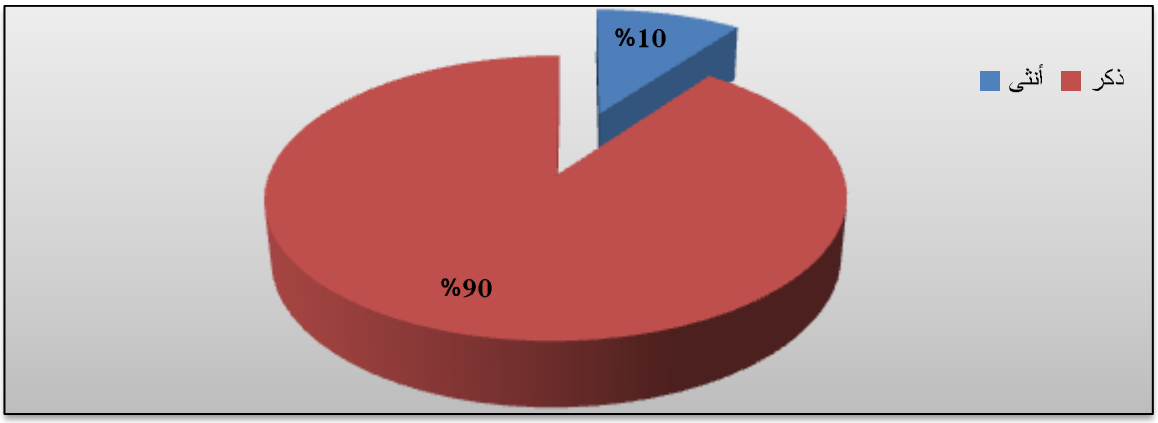

المصدر: من إعداد الباحثان بناءا على معطيات الجدول رقم (11)

خاتمة

البطالة ليست مشكلة حديثة أو مستحدثة بل هي قديمة قدم الأنظمة الاقتصادية وعلم الاقتصاد فلقد كانت ولازالت لعل من اكبر المشكلات التي تواجه الحكومات وإن الحل يعتمد ويتمحور حول النمو الاقتصادي الكفيل بإيجاد المزيد من الوظائف وبالتالي رفع مستوى الرفاهية الاجتماعية، فالتفاقم في مشكلة البطالة يعني التزايد المستمر المطرد في عدد الأفراد القادرين على العمل والراغبين فيه والباحثين عنه دون أن يعثروا عليه.

وإن الحل الدائم لمشكلة البطالة يتطلب تنمية حقيقة شاملة وذلك بالنظر إلى عنصر العمل على انه طاقة يجب أن تستغل وليس على انه مشكلة، حيث أن هذا التوجه ينبهنا إلى الحاجة المستمرة إلى الاستثمار في رأس المال البشري الذي يمثل ضرورة حتمية للنمو المستقبلي والتنافسية العالمية،وبالتالي لمعالجة مشكلة البطالة يجب التحول من الحلول الجزئية إلى التوجه الشامل. وتعتبر مشكلة التمويل من إحدى أكبر العقبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وبهدف تنمية وترقية هذا القطاع تقوم معظم الدول بإختلاف مستويات تقدمها بالبحث عن سبل وآليات وإنشاء هياكل ومؤسسات تختص بدعمه، والجزائر من بين هذه الدول.

واعتمدت الجزائر من أجل التخفيف من ظاهرة البطالة وخلق فرص للعمل إلى تدعيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مجموعة من الهياكل والهيئات التي تسعى من خلالها إلى إصلاح الاختلالات والمشاكل التي تقلل من كفاءة وفعالية هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني. في إطـــار تشجيع الاستثمارات المحليـــة والأجنبية وبغرض استيعـــاب الأعـــداد الكبيـــرة من العـــاطلين عن العمـــل والمتخرجيـــن من جميع الأطـــوار التعليميـــة، تقوم الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب كأحد أهم هياكل الدعم التي أنشأتها الجزائر من أجل التخفيف من تفاقم ظاهرة البطالة إلى تقديم مختلف أشكال الدعم منذ بداية نشاطها.

ومن خلال هذا البحث نوجز بعض التوصيات أهمها:

– رغم النتائج الإجابية التي تم تحقيقها في خلق فرص العمل في الجزائر من خلال الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب، نلاحظ أن هذه الإجراءات لا تستجيب أو ترتقي في كل الأحوال إلى المستوى المطلوب لذلك وجب على السلطات العمومية الجزائرية الوقوف أمام النقائص الموجودة والناتجة عن غياب إستراتيجية واضحة وسياسة رشيدة متبعة للنهوض بهذه الأجهزة كي تلعب دورها الاقتصادي الفعال واستقطاب أكبر عدد من الشباب.

– كل التمويل المقدم من طرف الوكالة الوطنية لتشغيل الشباب يرتكز حول قطاعي الخدمات والصناعات الصغيرة أو الحرفية وهذه القطاعات لا تحتاج يد عاملة كثيفة. لذلك يجب على الدولة زيادة تشجيع الشباب الجزائري على إنشاء مشاريع خاصة وإعطاء الأولوية للاستثمارات ذات الطابع الإنتاجي والزراعي لاعتمادها على يد عاملة كثيفة.

– ضرورة خلق دورات تكوينية لتمكين أصحاب المشاريع للإستفادة من تقنيات التسيير وكيفية إنجاح مثل هذه المشاريع بالإضافة إلى رفع روح المقاولتين لديهم.

– وضع أجهزة للرقابة والمتابعة وكذلك خلق بنك للمعلومات يقوم بجمع كافة المعطيات والإحصائيات عن سير عمل هذه الوكالات المتفرعة عن الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب عبر كامل ولايات الوطن، بما يضمن تحقيقها لأهدافها وأولوياتها، ويبعدها عن سلبيات البيروقراطية الادارية.

– وبصفة عامة ظاهرة البطالة في الجزائر وعلى وجه الخصوص في أوساط الشباب تعد من التحديات الراهنة، لما يترتب عنها من نتائج سلبيـــــة، وهذا ما يتطلب التزاما سياسيا للقضاء على البطالة كأولوية وطنية لرفع مستوى العمالة الكمي والنوعي في الوطن، هذا كله يعتمد على مدى نجاعة وصلاح الإجراءات والترتيبات التي اعتمدتها في مكافحة هذه الظاهرة والعمل على تطويرها. ومن اجل بيان أهمية الدور الذي تلعبه هذه الإجراءات والترتيبات ومدى تحقيقها لنتيجة ايجابية في تنشيط سوق العمل في الجزائر والعمل على خلق مناصب عمل وبالتالي المساهمة في التقليل من نسب البطالة المرتفعة وتنشيط الاقتصاد الجزائري والوصول لما لا إلى نسب متدنية من البطالة.

مصادر البحث ومراجعه

1- إبن سالم عبد الرؤوف، دور الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر (2000-2010)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر (03)، 2011.

2- بن عاشور ليلى، محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008.

3- بن يعقوب الطاهر، مهري آمال، تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (*ansej*) من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف (1)، يومي 11،12 مارس 2013.

4- بنك الجزائر، النشرة الاحصائية الثلاثية، رقم 28، ديسمبر 2014.

5- بوشعور راضية، ديدوح شكرية، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، ملتقى حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، يومي 04-06 ديسمبر 2006.

6- قنيدرة سمية، دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009.

7- مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009.

8- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، النشاط الاقتصادي والتشغيل والبطالة خلال شهر سبتمبر 2014، رقم 683، على الرابط http://www.ons.dz/IMG/pdf/Donnee_Stat_Emploi_Septembre_2014_Bonne.pdf

9- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون جويلية 2004.

10- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004، الدورة العامة العادية، ديسمبر 2004.

11- مساحل فاتح، شعباني لطفي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي، 04-05 ديسمبر 2006.

12- المرسوم التنفيذي 03-288، الجريدة الرسمية عدد 54، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي.

13- مصطفى بلمقدم ومصطفى طويطي، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كإستراتيجية حكومية لامتصاص البطالة في الجزائر، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتجيات الحكومة في القضاء على البطالة وتحقيق التنمية المستدامة، يومي: 15 و16 نوفمبر 2011، جامعة المسيلة، ص: 09.

14- الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: www.ansej.dz، تاريخ التصفح: 22 جوان 2015.

الهوامش

* - ANSEJ : **A**gence **N**ationale de **S**outien à l' **E**mploi des **J**eunes.

[1] - المرسوم التنفيذي 03-288، **الجريدة الرسمية عدد 54**، المؤرخ في 06 سبتمبر 2003، المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996، والمتضمن إنشاء الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب وتحديد قانونها الأساسي، المواد 2 و3 و4.

[2] - قنيدرة سمية، **دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحد من ظاهرة البطالة**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، تخصص تسيير الموارد البشرية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2009،، ص:71. بحث منشور.

[3] – المرسوم التنفيذي 03-288، **الجريدة الرسمية الجزائرية العدد 54**، الصادرة بتاريخ 06 سبتمبر 2003، المادة (06).

[4] – الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب: www.ansej.dz، تاريخ التصفح: 22 جوان 2015، على الساعة: 14:18.

[5] – الموقع الرسمي للوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب www.ansej.dz، تاريخ التصفح: 22 جوان 2015، على الساعة: 14:18.

[6] – بن يعقوب الطاهر، مهري آمال، **تقييم نتائج الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب (ansej) من حيث التمويل والإنجازات المحققة في إطار النهوض بالمؤسسات المصغرة**، أبحاث المؤتمر الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، خلال الفترة (2001-2014)، جامعة سطيف (1)، يومي 11، 12 مارس 2013، ص- ص: 9-10.

[7] بن عاشور ليلى، **محددات نجاح المؤسسة الصغيرة والمتوسطة المقامة من طرف البطالين والمدعمة بالصندوق الوطني للتأمين على البطالة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع سبر الآراء والتحقيقات الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2008، ص- ص: 56- 57. بحث منشور.

[8] – إبن سالم عبد الرؤوف، **دور الوكالة الوطنية للتشغيل في الحد من مشكلة البطالة في الجزائر (2000-2010)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر (03)، 2011، ص: 70، بحث منشور.

[9]- مدني بن شهرة، **الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)**، دار حامد للنشر، الأردن، الطبعة الأولى، 2009، ص: 235.

* – تم حساب معدل العمالة TE من خلال العلاقة التالية: (معدل العمالة=الأفراد العاملون/القوى العاملة×100)

** – إن الهدف الذي رسمه المخطط الخماسي الثاني للتشغيل هو خلق 946 ألف منصب عمل، غير أن الضائقة المالية التي مرت بها البلاد لم تسمح بخلق سوى 377 ألف منصب عمل، أي 40%فقط من حجم الوظائف المتوقع إنشاؤها عند نهاية المخطط.

* – تعرف بأنها مجموعة من البرامج المتخذة من قبل السلطات الاقتصادية قصد تحسين أداء النشاط الاقتصادي لبلد ما وفق قواعد معينة بحيث تختلف هذه السياسات وفق عمق المشاكل القائمة في ذلك البلد.

[10] – إبن سالم عبد الرؤوف، **مرجع سابق**، 2011، ص- ص: 70-71.

[11] – بوشعور راضية، ديدوح شكرية، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، ملتقى حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، يومي 04-06 ديسمبر 2006.

[12] - بن عاشور ليلى، **مرجع سابق**، 2008، ص: 62.

[13] – مساحل فاتح، شعباني لطفي، **آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري**، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، جامعة بومرداس، الجزائر، يومي، 04-05 ديسمبر 2006.

[14] – بن عاشور ليلى، **مرجع سابق**، 2008، ص: 66.

[15] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **مشروع التقرير التمهيدي حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول من سنة 2004**، الدورة العامة العادية، ديسمبر 2004، ص: 120.

* أجهزة التشغيل المؤقت هي الوظائف المأجورة بمبادة محلية ESIL، عقود ما قبل التشغيل CPE، نشاطات ذات منفعة عامة AIG، أعمال المنفعة العمومية ذات الإستعمال المكثف لليد العاملة TUPHIMO.

[16] – المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الثاني من سنة 2004**، الدورة العامة العادية السادسة والعشرون، جويلية 2004، ص- ص: 113- 114.

* – الإحصائيات في سنة 2007 هي مجموع ما قدمته الوكالة منذ بداية نشاطها.

* – الإحصائيات في سنة 2007 هي مجموع ما قدمته الوكالة منذ بداية نشاطها.